المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

ورقة تحليلية

أكتوبر 2024

قلعة الوطن المتصدعة

دراسة حول المؤسسة العسكرية في اليمن

أنور بن قاسم الخضري

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER

مؤسسة بحثية، تهتم بدراسة الشأن اليمني، والمؤثرات الإقليمية والدولية عليه، من خلال قراءة الماضي، وتحليل الحاضر، واستشراف القادم، بهدف المشاركة الإيجابية في رسم مستقبل اليمن.

"قلعة الوطن المتصدعة"
دراسة حول المؤسسة العسكرية في اليمن

ورقة تحليلية

أكتوبر - تشرين الأول / ٢٠٢٤م

الآراء الواردة في هذه المادة لا تعبر بالضرورة عن توجهات المركز

ملخص تنفيذي

شهدت اليمن تحولات جذرية في تشكيل وبناء المؤسسة العسكرية منذ منتصف القرن العشرين وحتى الوقت الراهن، على صعيد الهياكل والبنى والوظائف والأدوار، والانتماء والولاء. كما كانت المؤسسة العسكرية عامل تأثير حاسم في التحولات السياسية التي شهدتها اليمن منذ عام ١٩٦٢م وحتى الوقت الراهن. وتعاني هذه المؤسسة منذ عام ٢٠١١م حالة مِن الانقسام والنزاع والانخراط في صراعات داخلية، يمنية- يمنية، فضلًا عن تعرضها لعملية تحييد وتدمير ممنهج مِن قبل أطراف خارجية

تناولت الورقة حالة الجيش اليمني قبل ثورة ١٩٦٢م في الشمال، والاستقلال في الجنوب، ومسار التطورات والأحداث والانقسامات المتعلقة بالمؤسسة العسكرية عقب الثورة والاستقلال في شطري اليمن؛ كما تناولت حالة الجيش بعد إعلان الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م وحتى عام ٢٠٢٤م. وأوضحت الورقة التحديات والمخاطر التي تتهدد المؤسسة العسكرية في الوقت الراهن، مسلطة الضوء على مستقبل المؤسسة العسكرية في اليمن

مقدمة

لم تعرف اليمن الجيوش النظامية إلا في عهد متأخر، إذ كان الاعتماد في القتال والحروب على المحاربين مِن أبناء القبائل. ومع الاحتكاك بجيوش الدول الغازية لليمن، وتطور بنية الأنظمة السياسية التي شهدتها البلاد، شمالًا وجنوبًا، في النصف الثاني مِن القرن العشرين، أصبح الجيش اليمني يتشكل برؤية حديثة، فقد بات مؤسسة رسمية، وأصبح المنتسبون إليه جنودًا نظاميين يخضعون لتشريعات ناظمة وتدريبات خاصة ووظائف تراتبية. ومع قيام الدولة بمفهومها الحديث -في الشطرين- ترسخت المفاهيم والأساليب والمصطلحات والآليات المعاصرة في مؤسسة الجيش، بما يتواءم مع الأنظمة السياسية الجديدة، ذات الطابع الجمهوري

عقب قيام الوحدة اليمنية، أصبح الجيش اليمني ضمن الجيوش العربية كبيرة الحجم والتسلح، باعتبار أن الدولة الوليدة جمعت بين مقدرات وقوات الدولتين في مؤسسة عسكرية واحدة. وقد مثل تضاعف حجم الجيش اليمني مصدر قلق للقوى الدولية والإقليمية ما جعله هدفًا لها. وواجهت المؤسسة العسكرية -خلال مراحل نموها وتطورها- العديد مِن التحديات التي هددت قوتها وتماسكها وقدراتها، بدءًا مِن حرب ١٩٩٤م وحتى انقلاب ٢٠١٤م

وواجهت المؤسسة العسكرية -خلال مراحل نموها وتطورها- العديد مِن التحديات التي هددت قوتها وتماسكها وقدراتها، بدءًا مِن حرب ١٩٩٤م وحتى انقلاب ٢٠١٤م

تتناول هذه الورقة وضع المؤسسة العسكرية منذ عام ١٩٦٢م وحتى الوقت الراهن، وما تعرضت له مِن أزمات ومخاطر، في ظل التجاذبات السياسية والحزبية والمناطقية والمذهبية.

المؤسسة العسكرية في اليمن قبل الوحدة

يُقصد بالمؤسسة العسكرية المؤسسة الحكومية السيادية، المعنية بسلامة الوطن، وحماية الدولة، والحفاظ على حدودها، ومواجهة أي عدوان مسلح عليها، استنادًا إلى مبدأ القوة والسلاح. وهي تضم كافة أجهزة ووحدات الجيش النظامي المشكلة وفقًا للدستور والقانون، بما في ذلك القوات البرية والبحرية والجوية. وهي تقوم بدور تكميلي للمؤسسة الأمنية والتي ينصرف مدلولها للقوات الأمنية المعنية بالأمن الداخلي للمواطنين وسلامة المجتمع.

في الشطر الشمالي: توزع اليمن الشمالي في مطلع القرن العشرين بين مناطق نفوذ تابعة للدولة العثمانية، ومناطق نفوذ تابعة لدولة الأئمة الزيدية. وفي عام ١٩١٩م، وعقب خروج العثمانيين مِن اليمن، تمكن الإمام يحيى بن حميد الدين مِن بسط نفوذه على اليمن الشمالي كاملًا، وسعى في تأسيس جيش لمملكته التي بدأت تتشكل وتتسع، مستندًا على خبرات القيادات العسكرية العثمانية التي فضلت البقاء في اليمن. أطلق الإمام على جيشه اسم «الجيش المظفر»؛ وكان يعتمد في تسليحه على صفقات يعقدها مع ألمانيا وإيطاليا وفرنسا، وبعض سماسرة وتجار السلاح في المنطقة. وقد بلغ عدد الجنود والقيادات العسكرية في «الجيش المظفر» عام ١٩٣٨م حوالي (٢٥,٠٠٠) شخص.[١]

في البدء، كانت حروب الإمام يحيى تشن مع القبائل، لإخضاعها أو مواجهة تمردها، غير أن قيام الدولة السعودية وتوسعها في الجزيرة العربية، ومساعي حكومة بريطانيا المحتلة لعدن للتوسع في اليمن، دفعت بالإمام لإعادة تشكيل «الجيش المظفر» على أسس حديثة تمكنه مِن مواجهة المطامع الخارجية لدول لديها جيوش نظامية وأسلحة عصرية. ومع انفتاح الإمام على العالم الخارجي، وبناء علاقات سياسية مختلفة على المستوى العربي والدولي، بدأ باعتماد إرسال عدد من أبناء اليمن للدراسة في الكليات العسكرية العربية، فكانت العراق أولى تلك الدول التي استضافت بعثات مجندين يمنيين إليها، كما بدأ باعتماد استقدام بعثات تعليمية وتدريبية مِن عدة دول، وبالأخص مِن مصر

١. انظر: التاريخ العسكري لليمن ١٨٣٩م- ١٩٦٧م، سلطان ناجي، دار العودة، بيروت- لبنان، ط١٩٨٨/٢م: ص١٠٧- ١١١.

مع مطلع عقد الستينيات مِن القرن العشرين، وبعد الإضافات الكمية والنوعية التي تمت في جيش الإمام، خلال المراحل المختلفة، بلغ تعداد قوامه البشري قبيل ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، بحسب سجلات كل مِن: الجيش المظفر والوحدات التابعة له ومِنها «الطوبجية» و«الرشاش»، والجيش الدفاعي والوحدات التابعة له، والجيش الوطني، وفوج البدر، قرابة (٤٠,٥٠٠) شخص[٢].

عقب ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، وقيام نظام جمهوري، واعتماد الثورة اليمنية على ما عُرف بـ«الضباط الأحرار»، وهم مِن جملة الأفراد المنتسبين لجيش المملكة المتوكلية الذين آمنوا بفكر التغيير والثورة، أصبحت السلطة بيد النخبة العسكرية برئاسة العقيد عبدالله السلال[٣]. وقد دعمت جمهورية مصر الثورة بشكل كامل، وشاركت في إسنادها بالقوات المسلحة والمعدات الحربية والدعم اللوجستي. وأفاد اليمنيون مِن القوات المصرية المسلحة التي ساهمت في دعم الثورة اليمنية وحمايتها حتى عام ١٩٧٠م. وباتت الجمهورية المصرية هي مدد اليمنيين في التعليم والتدريب والتسليح للقوات العسكرية، خصوصًا في عهد السلال

ولأن مصر خضعت - بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م- لحكم العسكر، كان الرئيس جمال عبدالناصر يرغب بتعزيز ذات التوجه في اليمن، غير أن هذه السياسة التي اعتمدتها القيادة المصرية في الملف اليمني دفعت باتجاه الإطاحة بالرئيس السلال[٤]، والمطالبة بخروج القوات المصرية واستقلال اليمنيين بإدارة شئونهم الداخلية والخارجية

٢. انظر: الجيش اليمني.. النشأة والتطور واتجاهات المستقبل (تقرير)، العميد المتقاعد/ محسن خصروف، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة- قطر، ٣٠ يوليو ٢٠١٢م: ص٧.

٣. ولد السلال عام ١٩١٧م. وكان ضمن أول بعثة عسكرية إلى دولة العراق في عام ١٩٣٦م. تخرج برتبة ملازم ثان، ثم التحق بالكلية الحربية العراقية في منتصف الثلاثينيات. وبعد تخرجه وعودته لليمن شارك في ثورة ١٩٤٨م، وجرى اعتقاله بعد فشلها، ثم أفرج عنه وأعيد توظيفه. شغل عدة مناصب كان آخرها قائدًا لحرس الأمير البدر (محمد بن أحمد حميد الدين)، ولي عهد الإمام أحمد بن يحي حميد الدين. وعقب توليه رئاسة الجمهورية جرى ترقيته إلى رتبة مشير في ١٣ ديسمبر ١٩٦٢م

٤. جرى الانقلاب عليه في ٥ نوفمبر ١٩٦٧م بشكل سلمي، أثناء زيارة له للعراق، وتشكل مجلس رئاسي مِن ثلاثة أعضاء هم عبدالرحمن الأرياني ومحمد علي عثمان وأحمد محمد نعمان، وتشكلت حكومة برئاسة محسن العيني

لـقد كان الـهدف الثانـي مِن أهداف ثورة ٢٦ سبتمبر «بنـاء جيش وطنـي قوي، لحمايـة البلاد وحراسـة الثورة ومكاسبهـا»، وبالتالـي انصبت جـهود النخبـة الحاكمـة فـي تطوير المؤسسـة العسكريـة وتحديثهـا وتأهيلهـا، وتـعزيز قدراتهـا وإمكاناتهـا. وقد استدعـى ذلك ابتعـاث الطلاب إلـى عدة دول، عربيـة وغير عربيـة، للالتحـاق بالكليـات العسكريـة والحربيـة والأمنيـة، للإفادة مِن العـلوم والمعـارف والمناهـج والمهـارات والتدريبـات الحديثـة

ومنذ عام ١٩٦٢م واجه الجيش اليمني ثلاث إشكالات:

الأول: الصراع مـع قوى الملكيـة التـي ظـلت تقـاتل بغيـة استرداد السـلطة حتـى عـام ١٩٧٠م، وهذا دفـع الحكومـة المصريـة لتدريب عدد كبير مِن الجنود اليمنيين فـي كلياتهـا ومعاهدهـا الحربيـة، وتزويد اليمنيين بـالخبرات والكفـاءات العسكريـة المتخصصـة خلال فترة الصراع

الثانـي: صراع السـلطة، حيث استحـالت مهمـة حمايـة الثورة لدى القيـادات العسكريـة مِن دور تنـفيذي إلـى دور سـلطوي، إذ بـاتت عدد مِن الدول العربيـة محكومـة بقيـادات عسكريـة، فـقد تمكن الـعسكر مِن الحكم فـي سوريـا منذ عـام ١٩٥٠م تقريبًـا، وجرى الانـقلاب علـى الحكم الملكـي الهاشمـي بالـعراق عـام ١٩٥٨م مِن قبل ضبـاط الجيش، كمـا جرى الانـقلاب علـى الحكم الملكـي السنوسـي بليبيـا عـام ١٩٦٩م مِن قبل ضبـاط الجيش أيضًـا. وشيئًـا فشيئًـا تـعززت سـلطة الـعسكر فـي الحكم ومفـاصل الدولـة

وبـاتت الأحزاب السياسيـة بالمنطقـة العربيـة -فـي تـلك المرحلـة التاريخيـة- تسـعى لـفرض إرادتهـا والوصول للسـلطة عبر مبدأ الـقوة، بـاستخدام الـعنف والسلاح، لـهذا كانت تستند إلـى خيـار اختراق صـفوف الجيش أو تشكيل مليشيـا قتاليـة مواليـة لهـا. ولم تكن اليمن استثنـاء مِن ذلك، حيث عمـلت كل الأحزاب السياسيـة علـى ذلك

كان تيـار اليسـار هو الأكثر تطرفًـا و«راديكاليـة» فـي هذا الشـأن، وقد عمد إلـى التصـادم المبـاشر مـع الـقوى الأخرى مـع بـاكورة سنوات الثورة، إذ دخـلت قوى اليسـار الكامنـة فـي قوات الجيش فـي مواجهـة مسـلحة مـع الـقوات المسـلحة، خلال أحداث حصـار صنعـاء (١٩٦٧م)، غير أن الـقوات الموالـيـة لقيـادات الجيش، برئاسـة الفريـق الـعمري، والـقوات الشـعبية المسـاندة لـه، تمكنت مِن إلحـاق هزيمـة سـاحقة بتـلك الوحدات العسكريـة الموالـية للتيـار اليسـاري، ومِن ثم فر عدد كبير مِن ضباطهـا وجنودهـا وأعضـاء مِن لجـان الدفـاع

الشـعبي الموالـية لهـا.[٥]

وفـي ظل هذه السياقـات قـاد المـقدم إبراهيم الحمدي، ذو الميول الناصريـة، فـي ١٣ يونيو ١٩٧٤م، حركـة انـقلاب ضد سـلطة القاضـي عبدالرحمن الإريانـي، وهو أول رئيس مدنـي للجمهوريـة العربيـة اليمنيـة. ومنذ ذلك التاريـخ بـاتت السـلطة فـي الشمـال بيد شخصيـات عسكريـة. ومـع وصول المـقدم علـي عبدالله صالـح للسـلطة فـي ١٧ يوليو ١٩٧٨م، عمد فريـق مِن النـاصريين فـي الجيش إلـى القيـام بحركـة انـقلاب عليـه فـي أكتوبر مِن ذات العـام، لكنهـا فشـلت ووئدت فـي مهدهـا[٦].

الثـالث: الصراع مـع نظـام الجنوب اليسـاري والـقوى الشماليـة الموالـية لـه؛ وهو صـراع امتد منذ عـام ١٩٧٨م وحتـى عـام ١٩٨٦م، وتسبب فـي الـعديد مِن الخسـائر الماديـة والمعنويـة، فـي الأرواح والمـعدات والـقدرات. وعُرِف هذا الصراع بـ«حرب المناطـق الوسطـى». رغم كل تـلك الصراعـات، ظل البنـاء فـي المؤسسـة العسكريـة والتجنيد فيهـا مستمرا، وأصبحت حـاضرة بـقوة بأدوارهـا الدفاعيـة والقتاليـة، وتحظـى باهتمـام وموازنـة عاليـة فـي برامـج الحكومـة وموازنتهـا العامـة، خصوصًـا فـي ظل التـهديدات التـي بـاتت تواجـه النظـام السياسـي والجغرافيـا اليمنيـة

في الشطر الجنوبي:

شكلت بريطانيـا أثنـاء احتلالهـا لجنوب اليمن «الجيش الاتحادي»، وهو جيش مكون مِن مقاتلين مِن رجـال قبـائل المحميـات التابعـة لهـا، وبلـغ قوام «الجيش الاتحـادي» عـام ١٩٤٥م مـا يُقـارب (١,٨٠٠) فرد، بينـهم (٣٥) ضابطًـا عسكريـا. وقد خضـع هذا الجيش لـلنظم العسكريـة البريطانيـة. وبـعد قيـام الاتحـاد الفيدرالـي تحولت مسئوليـة الإشراف علـى الجيش إلـى وزارة الدفـاع الاتحاديـة، فـي نوفمبر ١٩٦١م، وأُطلـق عليـه «جيش الاتحـاد النظامـي»؛ وضم حينهـا خمس كتـائب مشـاة مدربـة ومسـلحة، وظـلت أمور المرتبـات والتموين والتسـليح تخضـع

٥. انظر: كيف استطـاعت الحركـة الإسلاميـة تـغيير ميزان الـقوى عسكريـا وسياسيـا.. الإخوان المسـلمون وحرب المناطـق الوسطـى.. القصـة الكاملـة، المصدر أونلاين، فـي: ٢٠٠٩/٧/١٦م، متوفر علـى الرابط التالـي
https://almasdaronline.com/article/1295

٦. انظر: فـقدان عنصر المفاجـأة يبقـي صالـح فـي الحكم.. الحلقـة الخامسـة مِن مذكرات حـاتم أبو حـاتم، موقـع خيوط، فـي: ٢٠٢٢/٦/٣٠م، متوفر علـى الرابط التالـي
https://www.khuyut.com/blog/hatem-abu-hatim5

لسلطة الاحتلال البريطاني. ومع قيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية -في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م- جرى الإعلان لاحقًا عن تشكيل الجيش الجنوبي لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، خلال حفل إشهار الكلية العسكرية بصلاح الدين بالعاصمة عدن، في ١ سبتمبر ١٩٧١م. ليكون أول مؤسسة عسكرية رسمية لدولة الجنوب

ومع انضمام النظام السياسي في الجنوب إلى المعسكر الشرقي الشيوعي الاشتراكي في ظل الصراع العالمي في ذلك الحين، جرى بناء الجيش في الجنوب على أيديولوجيا «الحزب الاشتراكي اليمني» الحاكم، في ظل غياب لأي تنوع فكري أو سياسي[٧]. هذا الانحياز للمعسكر الشرقي أمد اليمن الجنوبي بخبرات وقدرات عسكرية كبيرة مِن قبل قوى المعسكر الشرقي، الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية، ما عزز بناء المؤسسة العسكرية تنظيميا ومهاريا وفنيا وتقنيا، فقد فُتِحت لمنتسبي القوات المسلحة الدراسة في الجامعات والكليات والأكاديميات العسكرية هناك. كانت رغبة قوى المعسكر الشرقي تقضي بأن تتحول المؤسسة العسكرية في جنوب اليمن إلى قوة عسكرية ضاربة في جنوب الجزيرة العربية لتعزيز نفوذ المعسكر الشرقي في المنطقة، إذ شهد نفوذه وحضوره اتساعًا في القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، ما يجعله يُحكِمُ قبضته على مضيق باب المندب وما حولها

وقد نص دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (المعدل)، والصادر بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٧٨م، في الفصل الرابع (أسس الدفاع الوطني والأمن)، على أن «الدفاع عن الوطن ومكاسب الشعب الثورية مسئولية كل مواطن. وتحمي القوات المسلحة وقوات الأمن والاحتياطي العام حرمة دولة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، بما في ذلك الأجواء والمياه الإقليمية، وحقوقها في المنطقة الاقتصادية الخاصة والجرف القاري، والإنجازات الوطنية الديمقراطية للشعب، ضد أي اعتداء»، المادة (٣١). وأن الدولة هي الجهة المعنية بتصدير «القوانين المنظمة لأجهزة الدفاع والأمن والخدمة العسكرية والوطنية الإلزامية»، المادة (٣٢)

٧. انظر: الفصل الأول (الأسس السياسية)، مِن دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (١٩٧٨م)، متوفر على الرابط التالي

https://yemenparliament.gov.ye/Details?Post=955

وكانت القوات المسلحة جزءًا مِن ميدان بث الأيديولوجيا العقدية والسياسية، إذ عمد الحزب الاشتراكي اليمني على فرض الرؤية الماركسية الاشتراكية على المجتمع عمومًا، بما في ذلك قوى الجيش والأمن. وهو ما جعل أفراد القوات المسلحة منخرطين في العمل السياسي تحت مظلة الحزب، وأداة مِن أدواته في فرض الأيديولوجيا على المجتمع. وفي ظل نزاع أجنحة الحزب، خاضت القوى الحاكمة في الجنوب صراعين مسلحين أديا إلى تسريح وتصفية جزء من عناصر جيش الجنوب، الأول عند الانقلاب على قحطان الشعبي عام ١٩٦٩م، والآخر مع إعدام الرئيس سالم ربيع علي عام ١٩٧٨م[٨]. وبات النزاع السياسي بين أجنحة الحكم سيد المشهد، وتفجرت في ظله أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م، حيث شهدت مدينة عدن صراعًا دمويا أودى بعدد كبير مِن قيادات الدولة والجيش، وتسببت في تحويل تلك الخلافات السياسية إلى دائرة الصراع المناطقي على مستوى الدولة والمجتمع. وكان مِن نتائج تلك الأحداث نزوح الآلاف من العسكريين، مِن أبناء أبين وشبوة تحديدًا، إلى الشمال[٩]. وهذا بدوره مهد لانهيار قبضة «الحزب الاشتراكي اليمني» العسكرية الضاربة، وسعيه -عقب سقوط الاتحاد السوفييتي عام ١٩٨٩م- للوحدة بحثًا عن مخرج لأزمات النظام السياسي

جدول (١): يوضح قدرات جيشي شطري اليمن حتى نهاية عام ١٩٨٨م:

	الجنود (بالآلاف)	الدبابات	المدفعية	صواريخ (سطح- سطح)	طائرات قتالية	زوارق صواريخ	هيلوكوبتر
الشطر الشمالي	٣٦,٦	٧٦٤	٢٣٠	–	٧٣	–	–
الشطر الجنوبي	٢٧,٥	٤٧٠	٤٩٥	١٨	١١٧	١	٢١

انظر: علي الذهب، الجيش اليمني بعد خمسة أعوام من الصراع: التحديات والمآلات، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٩ أكتوبر ٢٠١٩م: ص٤.

٨. مسيرة تفكيك الجيش اليمني: ولاءات قبلية عائلية وحروب داخلية، صادق عبدالحق، العربي الجديد، في: ٢٠١٧/١٢/٢٨م، متوفر على الرابط التالي
https://2u.pw/PY69LXNU

٩. انظر: الجيش اليمني.. من التمزق إلى التوحد، ناصر يحيى، الجزيرة نت، في: ٢٠١٢/١٢/٢٧م، متوفر على الرابط التالي
https://2u.pw/kJNISq5J

المؤسسة العسكرية في اليمن الموحد

تُعد المؤسسة العسكرية الرسمية ركنًا مِن أركان الدولة الجمهورية الحديثة، ودرعًا حصينًا لها، إذ تتولى حماية الوطن وسلامة أراضيه مِن أي اعتداء خارجي، والدفاع عن الشعب إزاء أي تهديد يواجه وجوده وحقوقه ومصالحه بصورة عامة مِن أي قوة غاشمة، واستقرار النظام السياسي المستند للإرادة والشرعية الشعبية

وقد نص دستور الجمهورية اليمنية لعام ١٩٩١م[١٠]، في الفصل الرابع، المختص بـ«أسس الدفاع الوطني»، على أن «الدولة هي التي تنشئ القوات المسلحة والشرطة والأمن وأية قوات أخرى، وهي ملك الشعب كله، ومهمتها حماية الجمهورية وسلامة أراضيها وأمنها، ولا يجوز لأي هيئة أو فرد أو جماعة أو تنظيم أو حزب سياسي إنشاء قوات أو تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية لأي غرض كان، وتحت أي مسمى، ويُبين القانون شروط الخدمة والترقية والتأديب في القوات المسلحة والشرطة والأمن»، مادة (٣٦)، وأنه: «يحظر تسخير القوات المسلحة والأمن والشرطة، وأية قوات أخرى، لصالح حزب أو فرد أو جماعة، ويجب صيانتها عن كل صور التفرقة الحزبية والعنصرية والطائفية والمناطقية والقبلية، وذلك ضمانًا لحيادها وقيامها بمهامها الوطنية على الوجه الأمثل، ويحظر الانتماء والنشاط الحزبي فيها وفقًا للقانون»، مادة (٤٠).

تُعد المؤسسة العسكرية الرسمية ركنًا مِن أركان الدولة الجمهورية الحديثة، ودرعًا حصينًا لها، إذ تتولى حماية الوطن وسلامة أراضيه مِن أي اعتداء خارجي، والدفاع عن الشعب إزاء أي تهديد يواجه وجوده وحقوقه ومصالحه بصورة عامة مِن أي قوة غاشمة، واستقرار النظام السياسي المستند للإرادة والشرعية الشعبية

١٠. وتعديلاته لعامي ١٩٩٤م/٢٠٠١م.

كما نص على أن «التعبئة العامة تنظم بقانون، ويُعلنها رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس النواب، كما في المادة (٣٧)؛ وعلى أن ينشأ مجلس يُسمى «مجلس الدفاع الوطني»، يتولى رئيس الجمهورية رئاسته، و«يختص بالنظر في الشئون الخاصة بوسائل تأمين الجمهورية وسلامتها، ويُبين القانون طريقة تكوينه ويُحدد اختصاصاته ومهامه الأخرى»، مادة (٣٨)

ورغم قيام كيان سيادي واحد للدولة، ظلت قطاعات الجيش والمعسكرات غير مندمجة، إذ حافظ الحزب الاشتراكي اليمني على معسكراته مستقلة عن تبعية وزارة الدفاع، وفي المقابل فعل المؤتمر الشعبي العام. وما جرى هو نقل وحدات عسكرية بمعداتها وجنودها مِن ضفة إلى أخرى دون المساس بقياداتها ودمج عناصرها. وهذا بدوره أبقى الجيش والمؤسسة العسكرية منقسمة وغير خاضعة لإرادة كيان الدولة الجديدة الموحدة

- وضع الجيش اليمني في الفترة (١٩٩٠م - ١٩٩٧م):

بعد قيام الوحدة اليمنية، في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، على أساس الوحدة الاندماجية بين الدولتين، ظلت المؤسسة العسكرية منقسمة، رغم دمج مجلسي «الشورى» الشمالي و«الشعب» الجنوبي في برلمان واحد[١١]، وتشكيل حكومة موحدة[١٢]، ومجلس رئاسة موحد[١٣]، حيث جرى الاتفاق على استكمال دمج المؤسستين العسكرية والأمنية خلال الفترة الانتقالية. غير أن المماحكات السياسية وعدم اطمئنان طرفي اتفاق الوحدة لبعضهم أخر مِن مسار الدمج

ثم أسهمت نتائج انتخابات ٢٧ أبريل ١٩٩٣م النيابية، وخسارة «الحزب الاشتراكي اليمني» قاعدته الشعبية، في تعزيز النزاع السياسي بين الحزب الحاكمين (الاشتراكي والمؤتمر)، وهو ما أعاق عملية الدمج بشكل أكبر

---

١١. نصت المادة (٣) مِن اتفاق الوحدة: «تحدد فترة انتقالية لمدة سنتين وستة أشهر ابتداءً مِن تاريخ نفاذ هذا الاتفاق. ويتكون مجلس نواب خلال هذه الفترة مِن كامل أعضاء مجلس الشورى ومجلس الشعب الأعلى بالإضافة العدد (٣١) عضوًا يصدر بهم قرار مِن مجلس الرئاسة، ويُمارس مجلس النواب كافة الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور...»

١٢. نصت المادة (٥) مِن اتفاق الوحدة: «يشكل مجلس الرئاسة حكومة الجمهورية اليمنية التي تتولى جميع الاختصاصات المخولة بموجب الدستور»

١٣. نصت المادة (٢) مِن اتفاق الوحدة: «بعد نفاذ هذا الاتفاق يكون مجلس رئاسة للجمهورية اليمنية لمدة الفترة الانتقالية، يتألف مِن خمسة أشخاص، ينتخبون مِن بينهم في أول اجتماع لهم رئيسًا لمجلس الرئاسة ونائبًا للرئيس لمدة المجلس. ويشكل مجلس الرئاسة عن طريق الانتخاب مِن قبل اجتماع مشترك لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى ومجلس الشورى»

وبدأ الحزب الاشتراكي اليمني يميل إلى العودة عن الوحدة، والتخطيط لاستعادة دولة ما قبل ١٩٩٠م. ومع اشتداد الأزمة بين الطرفين، وفي ظل مساع داخلية وخارجية، وقع طرفي تأسيس الوحدة على وثيقة اتفاق بينهما، بحضور القوى السياسية اليمنية الأخرى، في العاصمة الأردنية (عمّان)، في ٢٠ فبراير ١٩٩٤م

نصت الوثيقة، التي أطلق عليها «وثيقة العهد والاتفاق»، على (إعادة بناء وتنظيم القوات المسلحة) باعتبارها واحدة من القضايا الرئيسة، على أن تتبع القوات المسلحة للحكومة مباشرة، وعلى منع إنشاء أي قوة عسكرية أو شبه عسكرية تتبع أي جهة أخرى، وعلى أن يتم إعداد الخطة العامة لإصلاح ودمج وإعادة بناء وتنظيم القوات المسلحة وفق مبادئ وأسس نص عليها، ومِن ذلك

- القوات المسلحة اليمنية قوات دفاعية مسئولة عن حماية الحدود البرية والبحرية والجوية للجمهورية اليمنية، والدفاع عن السيادة الوطنية

- تحديد حجم القوات المسلحة، موزعة على أنواع الفروع الثلاثة، البرية والبحرية والجوية، وعدم السماح ببقاء قوة أو إنشاء أي وحدة خلافًا لذلك، وخارجًا عن الفروع الثلاثة المحددة

- تحديد التشكيلات المطلوبة للقوات المسلحة، والملائمة لمسرح العمليات، وفقًا لما تقره جهات الاختصاص ضمن الشروط ومتطلبات الدفاع عن السيادة واستقلال الجمهورية اليمنية

- تنفيذ قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية بمنع العمل الحزبي في القوات المسلحة والأمن.

مع التنبيه على ضرورة أن تكون «القوات المسلحة نموذجًا للوحدة الوطنية»، وأن تتشكل على أساس الكفاءة والخبرة، «بعيدًا عن كل المؤثرات الحزبية والسياسية، والانتماءات الأسرية والقروية والمناطقية والسلالية والمذهبية، ويعد تنظيمها وفقًا لهذه الأسس حتى لا توجد وحدة عسكرية خاضعة للمؤثرات المشخصة أعلاه».[١٤]

غير أن الحزب الاشتراكي اليمني اتجه -عام ١٩٩٤م- للتراجع عن الوحدة، معتمدًا في ذلك على الحل العسكري والقوة المسلحة، إذ كانت لا تزال معظم معسكرات دولة الجنوب منفصلة عن معسكرات دولة الشمال، وإن جرى توزيع بعضها خارج جغرافيا انتشارها السابقة

١٤. انظر نص وثيقة العهد والاتفاق على الرابط التالي:
https://www.khuyut.com/blog/covenant-doc-agreem-yem

وفي حين تحركت بعض تلك المعسكرات بتوجيهات الحزب حافظت معسكرات جنوبية أخرى على موقف الحياد، وهو ما ساعد الجيش اليمني على القضاء على قوى الانفصال المتمردة على الدولة

اشتعل فتيل المواجهات المسلحة بين القوات المسلحة التابعة للحزب والقوات المسلحة النظامية التابعة للدولة، صيف ١٩٩٤م، خاصة مع اختلاف الأيديولوجيا العسكرية لمؤسستي القوات المسلحة في الشمال والجنوب، حيث حرم النظام السياسي في الشمال التحزب السياسي على المؤسسة العسكرية، في الوقت الذي بُنيت فيه القوات المسلحة الجنوبية على أيديولوجيا يسارية اشتراكية صلبة، وانتهت الحرب بهزيمة الحزب الاشتراكي اليمني والقوات الموالية له

رغم فشل مشروع الانفصال، وانتهاء الحرب في فترة وجيزة (٢٧ أبريل- ٧ يوليو/ ١٩٩٤م)، غير أن الحرب أضرت بالقوات المسلحة اليمنية، إذ ذهب ضحيتها عدد مِن الجنود القتلى والجرحى، هذا فضلًا عن الإضرار بقدراتها المادية مِن المعدات والسلاح. وعقب الحرب اعتمد نظام «صالح» سياسة تسريح آلاف العسكريين الجنوبيين الذين انخرطوا في القتال إلى جانب مشروع الانفصال الذي تبناه الحزب الاشتراكي اليمني

جدول (٢): يوضح خسائر القوات المسلحة اليمنية جراء حرب ١٩٩٤م[١٥]:

خسائر القوات المسلحة المؤيدة للوحدة		خسائر القوات المسلحة المؤيدة للانفصال		إجمالي خسائر القوات المسلحة	
٢,٦٧٦	قتيل	١,٤٠٠	قتيل	٤,٠٧٦	قتيل
٧,٦٠٠	جريح	٤,٥٠٠	جريح	١٢,١٠٠	جريح
٢٠٩	دبابة مدمرة ومعطوبة	١٤٠	دبابة مدمرة ومعطوبة	٣٤٩	دبابة
٥٠	مدفعية ثقيلة منوعة	٦٠	مدفعية ثقيلة منوعة	١١٠	مدفع ثقيل
٢٠٠	مدفعية متوسطة وخفيفة	٢٢٥	مدفعية متوسطة وخفيفة	٤٢٥	مدفع متوسط وخفيف
٤٠	مدرعات خفيفة الحركة	١٢٨	مدرعات خفيفة الحركة	١٦٨	مدرعة خفيفة
١٥	عربات صواريخ كاتيوشا	٢٠	عربات صواريخ كاتيوشا	٣٥	عربة صواريخ كاتيوشا
٦٧	صواريخ (أرض- جو)	٣٥	صواريخ (أرض- جو)	١٠٢	صواريخ (أرض- جو)
--	--	٤٥	صواريخ (أرض- أرض)	٤٥	صواريخ (أرض- جو)
--	--	٣٦	صواريخ سكود	٣٦	صواريخ سكود
١	قطع بحرية حربية	٤	قطع بحرية حربية	٥	قطع بحرية
٩	طائرات منوعة (سوخوي، F5، MIG21)	٣٨	طائرات منوعة (سوخوي، MIG29، MIG21)	٤٧	طائرة حربية
--	--	٢	طائرة سمتية (MD)	٢	طائرة سمتية
--	--	٦	هيلوكوبتر	٦	طائرة هيلوكوبتر
٢٠	عربات عسكرية منوعة	٢٥	عربات عسكرية منوعة	٤٥	عربة عسكرية
٤٠٠	سيارات متنوعة	٥٠٠	سيارات متنوعة	٩٠٠	سيارة

١٥. انظر: ١٠٠٠ ساعة حرب، عبدالولي الشميري، بدون بيانات طباعة ونشر: ج٢/٣٣١- ٣٣٢.

- وضع الجيش اليمني في الفترة (١٩٩٧م- ٢٠١١م):

مع فشل مشروع الانفصال، نعمت اليمن بنوع مِن الاستقرار الآني، غير أنه ظهرت مخاطر جديدة تهدد استقرار اليمن وسلامته، إذ برزت مشاريع الجماعات الدينية المتطرفة التي تعتمد العنف والسلاح في ترويج أفكارها؛ فقد تشكلت خلال هذه الفترة قوى مسلحة متمردة على الدولة، تحمل أبعادًا أيديولوجية متطرفة، وهو ما أدخل الحكومة اليمنية في دوامة مِن الصراع المسلح معها، على مستوى الجغرافيا اليمنية في الشمال والجنوب

ففي عام ١٩٩٨م، تمكن تنظيم «القاعدة» مِن إقامة معسكر له في جبال حطاط بمنطقة المراقشة، في محافظة أبين جنوبي اليمن، تحت مُسمى «جيش عدن أبين الإسلامي»، وهو ما دفع الحكومة إلى مواجهته عبر قوات الأمن والجيش، حتى تمكنت مِن القضاء على المعسكر والقبض على قيادات في التنظيم. وعادت تلك المواجهات مجددًا مع التنظيم، بالمنطقة ذاتها، عام ٢٠٠٣م، وأسفرت عن القبض على قائد «جيش عدن أبين الإسلامي» خالد عبدالنبي، ثم تجددت المواجهات لاحقًا -عام ٢٠٠٤م- وأسفرت عن مقتل عدد مِن أعضاء التنظيم والقبض على عدد مِن عناصره

في عام ٢٠٠٤م، قاد حسين بدر الدين الحوثي تمردًا مسلحًا ضد الدولة مِن جبال مران، بمحافظة صعدة (الشمالية)، تقاطعت فيه أجندات محلية وإقليمية (إيرانية)، ما استدعى الدولة لمواجهة المليشيا التي بدأت تتشكل بقيادة حسين الحوثي، والقضاء على التمرد، إذ جرى تدمير التحصينات العسكرية للجماعة، والوصول إلى معقل زعيمها حسين الحوثي وقتله. الجماعة التي تشكلت برؤى مذهبية وبرعاية إقليمية (إيرانية) أعادت ترتيب عناصرها، واستعادت قوتها ونشاطها العسكري متمسكة بتوجهها نحو مواجهة الدولة، ما دفع الدولة لمواجهتها لاحقًا في خمسة حروب استمرت حتى عام ٢٠١٠م

وخلال الفترة (١٩٩٨م- ٢٠١٠م) سقط في المواجهات المسلحة بين القوات المسلحة والجماعات الدينية المتطرفة، في الشمال والجنوب، العديد مِن القتلى والجرحى، فضلًا عن تدمير العديد مِن مقدرات الجيش اليمني، مِن عربات ومصفحات ودبابات ومدافع وغيرها

وقد ذكر شقيق جماعة الحوثي، يحيى بدرالدين الحوثي، عام ٢٠٠٥م، مِن مقر إقامته في ألمانيا، أن خسائر الحرب التي اندلعت في محافظة صعدة بين القوات الحكومية وجماعة أخيه حسين الحوثي، عام ٢٠٠٤م، كانت كبيرة جدا، سواء البشرية مِنها أو المادية، وتفوق البيانات الرسمية بهذا الشأن؛ مؤكدًا أن عدد القتلى بين صفوف الجيش اليمني فاق (٢٥) ألفًا، ومِن أنصاره ما يقرُب مِن (٣٠٠) شخص[١٦]. وهي إحصاءات طرف واحد مِن الصراع، ولا تدعمها وثائق أو بيانات رسمية مِن قبل الدولة؛ فالحكومة اليمنية مِن جانبها لم تقدم أي إحصائيات مُعلنة حول ضحايا الحرب ضد جماعة الحوثي، خلال الحروب التي جرت في صعدة، منذ عام ٢٠٠٤م وحتى مطلع عام ٢٠١١م، فلا يعرف عدد القتلى والمصابين مِن القوات المسلحة. غير أن المؤكد أن هذه الحروب تسببت في قدر كبير مِن الإنهاك والتدمير والضحايا في صفوف الجيش، إذ استمرت حروب صعدة لوحدها لما يقارب ست سنوات، وبالأسلحة الثقيلة، في مناطق وعرة ومع تكتيكات حرب غير نظامية[١٧].

وقد كشف نائب الرئيس اليمني -في حينه، عبدربه منصور هادي، عن خسائر بشرية ومادية فادحة في حرب صعدة السادسة؛ إذ نقلت هيئة الإذاعة البريطانية «بي. بي. سي.» عنه تأكيده أن الجيش اليمني خسر (٣,٠٠٠) مِن جنوده، وأصيب (١٤,٠٠٠) آخرون، في المعارك التي استمرت نحو ستة أشهر، في جبال صعدة، ضد «المتمردين الحوثيين»[١٨].

---

١٦. يحيى الحوثي للعربية. نت: حرب صعدة حصدت ٢٥ ألفًا من الجيش اليمني، العربية، في: ٢٠٠٥/١٢/٣م، متوفر على الرابط التالي
https://www.alarabiya.net/articles/2%2005F2%12F2%03F19150

١٧. نقلت دراسة عن السفارة الأمريكية بصنعاء أن الكلفة البشرية والاقتصادية للحروب الخمس الأولى بلغت (٣) مليارات دولار، فيما وصلت قيمة الخسائر اليومية للحرب السادسة إلى (٢٤) مليون دولار يوميا. ووفقًا للدراسة فإن أعداد القتلى والجرحى والمعوقين مِن المتنازعين والمدنيين بلغت منذ الحرب الأولى وحتى نهاية الحرب الثالثة (٧٢٧) قتيلًا و(٥,٢٦٩) جريحًا، فيما بلغ عدد القتلى في الحرب الرابعة بمفردها (٩,٠٠٠) قتيل و(٢٠) ألف جريح. وهي إحصائيات تشمل ضحايا الفريقين (القوات المسلحة اليمنية- مليشيا جماعة الحوثي). انظر: حرب صعدة تستعصي على الحل، الجزيرة نت، في: ٢٠١٠/١/١٧م، متوفر على الرابط التالي
https://2u.pw/40YZfyk8

١٨. انظر: اليمن يعترف بخسائر حرب صعدة: ٣ آلاف قتيل و١٤ ألف جريح، صحيفة النهار الكويتية، في: ٢٠١٠/١٢/٢٧م، متوفر على الرابط التالي
https://www.annaharkw.com/annahar/Article.aspx?id=245520

وتظل الأرقام المعلنة بشأن الخسائر الإجمالية التي تكبدها الجيش والقوات المسلحة في حروبهم ضد جماعة الحوثي في المحافظات الشمالية، وضد تنظيم القاعدة في المحافظات الجنوبية، خلال تلك الفترة، والمعلنة مِن الأطراف بحاجة إلى تدقيق وتحقق، في ظل غياب الشفافية

وكان عدد أفراد القوات المسلحة اليمنية قد بلغ عام ٢٠٠١م حوالي (٦٦) ألف عسكري، حسب المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية (مقره لندن)[١٩]، وقد ارتفع هذا العدد عام ٢٠١١م وبلغ (١٠٠) ألف عنصر، مِنهم ستون ألفًا في طور الخدمة، و(٤٠) ألفًا في الاحتياط، يخدم (٣,٠٠٠) عنصر مِنهم في القوات الجوية، و(١,٧٠٠) عنصر في القوات البحرية. أما على صعيد القدرات التسليحية، فقد امتلك الجيش (٦٦٥) قطعة مدفعية، و(٧٩٠) دبابة قتال رئيسة، مِنها (١١٠) دبابات حديثة؛ كما امتلك أكثر مِن ألف آلية مدرعة مِن صنوف مختلفة. وأبرز دبابات القتال الرئيسة هي دبابات (T-72) و(M-60A1).

وامتلكت البحرية (٤) زوارق صاروخية، و(١٦) زورقًا عاديا، و(٦) كاسحات ألغام، و(٦) زوارق برمائية. وامتلك الجيش في جانب القدرات الصاروخية: صواريخ (Scud B)، وأنواع أخرى مِن صواريخ (أرض- أرض)، وصواريخ موجهة مضادة للدروع، ونحو (٨٠٠) صاروخ (أرض- جو). وعلى صعيد قدراته الجوية، ضم أسطول القوات الجوية (٤٦) مقاتلة مِن طراز (MiG -21)، و(٤٤) مقاتلة مِن طراز (MiG -23)، وعددًا مِن مقاتلات (MiG -29)، و(٥٠) مقاتلة مِن طراز (SU -22)، و(٤٥) مقاتلة مِن طراز (F-٥E Tiger II)، و(١٧) مقاتلة مِن طراز (F-7B Airguard). كما امتلك (٤٤) طائرة تدريب وهجوم خفيفة، ونحو (٥٠) طائرة نقل عسكري تكتيكي، و(٢٧) مروحية هجومية مِن طراز (Mi-24 Hind)، وأكثر مِن عشرين مروحية متعددة المهام، ومروحيات نقل، بينها (٤٠) مروحية مِن طراز (Mi-8T Hip).[٢٠]

١٩. انظر: اليمن يلغي الخدمة العسكرية الإلزامية، الجزيرة، في: ٢٠٠١/٥/١٧م، متوفر على الرابط التالي:
https://2u.pw/8MZumeki

٢٠. القدرات التسليحية للجيش اليمني، صحيفة الرياض، العدد (١٥٦٩٨)، في: ٢٠١١/٦/١٧م، متوفر على الرابط التالي:
https://www.alriyadh.com/642515

- وضع الجيش اليمني في الفترة (٢٠١١م- ٢٠١٤م):

شهدت الفترة التي أعقبت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وحتى عام ٢٠١١م، جهودًا حثيثة للرئيس علي عبدالله صالح لبناء قوى عسكرية موالية له ولعائلته، على حساب الجيش الوطني والأجهزة الأمنية اللذين دفع بهما لمواجهة تهديدات الحوثيين في الشمال والقاعدة في الجنوب. وقد استغل «صالح» حالة العداء التي سادت الأجواء العالمية عقب أحداث ١١ سبتمبر ضد الجماعات والحركات الإسلامية لإضعاف «التجمع اليمني للإصلاح» أكبر القوى السياسية المعارضة لسياسته الهادفة لتوريث السلطة لنجله «أحمد»، وتمكين عائلته والمقربين مِنه مِن المناصب العليا في الجيش والقوات المسلحة والأجهزة الأمنية، في إحكام واحتكار تام للقوى العسكرية والأمنية. وقد أسهمت الولايات المتحدة الأمريكية[٢١] في صناعة هذا التوجه مِن خلال التغاضي عن تجاوزات النظام للعملية الديمقراطية والمسئوليات الدستورية وانتهاكه لحقوق الإنسان، ودعم الأجهزة العسكرية والأمنية الجديدة التي جرى بناءها على عقيدة الولاء لـ«صالح» وعائلته

ومع مطلع عام ٢٠١١م، انطلقت أحداث ثورات الربيع العربي في المنطقة، وبدأت تتقد في اليمن بدءًا مِن ١١ فبراير مِن ذات العام. ونتيجة مطالبة الثوار بسقوط نظام «صالح»، والذي حكم البلاد لأكثر مِن (٣٠) عامًا، أقدم «صالح» على استخدام العنف والبطش مع الثوار، مرجحًا الحلول الأمنية والعسكرية في التعاطي مع الثورة. وكانت أحداث ١٨ مارس ٢٠١١م تدشينًا لهذا التوجه، حيث قام أفراد مِن الأجهزة الأمنية بمهاجمة ساحة التغيير بصنعاء، ما تسبب بسقوط قرابة (٥٠) فردًا مِن شباب الثورة نتيجة القتل المباشر بالسلاح الناري. ومثلت هذه الواقعة منعطفًا حادا في مسار الثورة الشبابية، حيث أعلنت مجاميع مِن النخب السياسية والاجتماعية والعسكرية والأمنية انضمامها إلى صفوف الثوار في خط تصاعدي رافض لمواجهة الثورة بالسلاح. وهنا بدأ الانقسام يدب في المؤسستين العسكرية والأمنية، على مستوى محافظات اليمن عمومًا

---

٢١. في حين مثل الاتحاد السوفييتي مصدر التسليح الرئيس لليمن على مدى عقود مِن الزمن، وحتى تاريخ سقوطه عام ١٩٨٩م، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تاليًا هي الأكثر حضورًا في المشهد اليمني، أمنيا وسياسيا، بل واقتصاديا. ودخلت الولايات المتحدة بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، مطلع العقد التاسع مِن القرن العشرين، في برامج دعم وعون مالي وتقني لليمن، كما أبرمت مع اليمن عددًا مِن صفقات التسليح، ذات التكلفة المالية المحدودة نسبيا. وفي الفترة التالية لهجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، كثفت واشنطن اهتماماتها الأمنية باليمن، ونفذت برامج تدريب عسكرية وأمنية تُعد الأهم مِن نوعها في عموم الشرق الأوسط

مـع نجـاح الثورة مِن إزاحـة «صالـح» عن الحكم، عبر التوقيـع علـى «المبـادرة الخليجيـة»، والتـي مثلت مخرجًـا للأزمـة اليمنيـة بوسـاطة دول مجـلس التعـاون الخليجـي، وانتقـال السـلطة إلـى نائبـه، عبدربـه منصور هـادي، وتشكيل حكومـة وفـاق وطنـي مناصفـة، برئاسـة محمد سـالم بـاسندوة، جرى الحديث عن هيكلـة الجيش والأمن كمطـلب مِن مطـالب الثورة والـقوى المنـاصرة لهـا. وكان هذا المطـلب يـهدف إلـى إعـادة تشكيل قوى الجيش والأمن بمـا يتنـاسب مـع وظائفهـا ومهامهـا الدستوريـة، بـعيدًا عن التحيزات المختلفـة التـي صبغتهـا خلال العـقود الماضيـة، خصوصًـا أن «صالـح» بنـى مؤسستـي الجيش والأمن بمـا يخدم مصالحـه ويـعزز قوتـه مِن خلال تنصيب أبنائـه وقرابتـه علـى رأس تـلك الأجـهزة والمـعسكرات

وقد تضمنت الآليـة التنفيذيـة لـ«المبـادرة الخليجيـة» بندًا ينص علـى تشكيل لجنـة لإعـادة هيكلـة الجيش وإنهـاء انقسـامه، وقد أصدر نـائب الرئيس قرارًا بتشكيل تـلك اللجنـة فـي ٤ ديسمبر ٢٠١١م. ومـع انتخابـه رئيسًـا للجمهوريـة، بـاتت مسـألة هيكلـة الجيش إحدى أولوياتـه، فشكلت فرق لدراسـة المقترحـات، بمشـاركة خبراء يمنيين وأجـانب، وبدأ الـعمل فـي ذلك منذ فبراير ٢٠١٢م وحتـى نهايـة العـام، حيث أصدر «هـادي» عددًا مِن الـقرارات المتعلِقـة بإعـادة تنظيم وهيكلـة الجيش وإلغـاء تشكيلات عسكريـة وعزل قـادة كبـار، فـي أوسـع تـغييرات شـهدتها الـقوات المسلحة اليمنيـة؛ كمـا أعيد تـقسيم مسرح العمليـات بشكل يتجـاوز التوزيـع المناطقـي، وعزل عدد مِن القيـادات العسكريـة المحسوبـة علـى عائلـة الرئيس «صالـح».[٢٢]

وبرغم كل تـلك الـقرارات التـي صدرت، والترتيبـات التـي جرت، غير أن بقـاء ولاء بـعض القـادة الميدانيين والمـعسكرات لـ«صالـح»، جـعل من التـغييرات التـي أجريت أمرًا غير ذي جدوى[٢٣]، وهو مـا كشـفت عنـه أحداث سـقوط عمران وصنعـاء، وغيرهـا مِن المحافظـات الشماليـة، فـي قبضـة قوى انـقلاب ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م

٢٢. انظر: جيش وجيوش.. البنادق المشتركة في اليمن، المصدر أونلاين، في: ٢٠٢١/١/٣م، متوفر على الرابط التالي:
https://almasdaronline.com/articles/212047

٢٣. انظر: الدسـاتير والقطـاع الأمنـي فـي مرحلـة مـا بـعد ٢٠٠١م، مجموعـة مؤلـفين، المنظمـة العربيـة للقـانون الدستوري، تونس- الجمهوريـة التونسيـة، ٢٠١٦م: ص٦٦، متوفر علـى الرابط التالـي
https://aacl-mena.org/publication-entry.php?pID=4

كما أن هيكلة الجيش قُوبِلت بمقاومة شديدة مِن العناصر المسلحة الموالية لـ«صالح»، حتى تعرضت وزارتا الداخلية والدفاع لهجمات مِن الجنود وقوات الأمن، ما دفع حكومة التوافق الوطني لإبلاغ بعثة مجلس الأمن[٢٤] بأن هذه الهجمات تهدف إلى تقويض عملية إعادة الهيكلة.[٢٥]

كما أن القوات المسلحة واجهت بعد ثورة ٢٠١١م عدة مخاطر وتهديدات عصفت بالبلاد. فقد عاود كل مِن تنظيم «القاعدة» وجماعة الحوثي نشاطهما العسكري المسلح، الأول في محافظة أبين والثاني في محافظة صعدة، وتعززت قوى الكيانين في ظل انقسام الجيش اليمني حول الموقف مِن ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م. وبدأ الجيش اليمني والأجهزة الأمنية في مواجهة الخطرين المتمثلين في تنظيم «القاعدة» وجماعة الحوثي في عام ٢٠١٢م و٢٠١٣م، في معارك متتالية

- وضع الجيش اليمني في الفترة (٢٠١٤م- ٢٠٢٤م):

تطلع اليمنيون إلى معالجة الخلافات السياسية والنزاعات المناطقية والصراعات المذهبية مِن خلال مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل (٢٠١٣م/٢٠١٤م)، إذ ضم كل القوى المختلفة والمتنازعة والمتصارعة، وتناول كافة قضايا اليمن الماضية والحالية، وخرج بحلول توافقية ومقاربات للمعالجات المرضية لجميع الأطراف. وقد توجه اليمنيون مع ختام مؤتمر الحوار الوطني الشامل لطي صفحة الماضي، واستقبال دستور يمني جديد يلبي تطلعاتهم لمستقبل أفضل. وكان انقسام الجيش اليمني إحدى هموم اليمنيين التي نالت حظها في الحوار والدستور الجديد. وقد جاء الحديث في مسودة دستور الجمهورية اليمنية الجديد، الصادرة في ٢٠١٥م، عن القوات العسكرية في (الباب الثالث: سلطات الدولة)، بالفصل السادس (القوات المسلحة والشرطة والمخابرات العامة)؛ ونص على أن «القوات المسلحة مؤسسة وطنية ملك الشعب، تتولى الدولة إنشاءها وتجهيزها وتأهيلها بما تحتاجه مِن قوام وعتاد وسلاح، ويناط بها حماية الجمهورية والحفاظ على أمنها ووحدتها وسلامة أراضيها وسيادتها ونظامها الجمهوري»، مادة (٣١٧)

---

٢٤. وهي بعثة خاصة قام مجلس الأمن الدولي بإرسالها إلى اليمن، في ٢٧ يناير ٢٠١٣م، لتقييم مدى تنفيذ قراراته ذات الصلة، لا سيما القرار (٢٠٥١)، واستعراض التقدم الذي أحرزته الحكومة صوب بدء مؤتمر الحوار الوطني، وإعادة هيكلة القوات المسلحة والأمن، وإصلاح القطاع الأمني، والنظر في الحالة الأمنية

٢٥. بحسب ما ورد في تقرير بعثة مجلس الأمن إلى اليمن، الصادر في ٢٧ يناير ٢٠١٣م.

وحظر الدستور الجديد «على منتسبي القوات المسلحة المشاركة في الانتخابات، سواء بالاقتراع أو بالترشح أو القيام بحملات انتخابية»، كما في المادة (٣١٩) بما يحيد المؤسسة العسكرية عن أي ولاء خارج عن إطار الشعب والوطن والدولة عمومًا. وهذا تأكيد للمادة (٣٠٩)، والتي نصت على أنه «يحظر ممارسة العمل الحزبي لمنتسبي القوات المسلحة والشرطة والمخابرات العامة، ويحظر على أي حزب سياسي أو تنظيم أو جماعة سياسية ممارسة نشاطه السياسي في القوات المسلحة والأمن والمخابرات العامة، ويحظر تسخيرها لصالح حزب أو جماعة أو فرد، ويحدد القانون العقوبات المترتبة على مخالفة ذلك»

لهذا نص الدستور الجديد على أن «تبنى القوات المسلحة... وفق عقيدة تكرس قيم الانتماء الوطني»، مادة (٣١٠)، وأن تتشكل القوات المسلحة «على أسس الشراكة الوطنية والمعايير المهنية، مِن كافة الأقاليم والولايات»، مادة (٣١١)، كي لا تكون أداة لإقليم أو طائفة أو حزب أو جماعة. كما نص -في (المادة: ٣١٦)- على أن «للدولة وحدها حق امتلاك السلاح، وينظم القانون إنتاج وشراء واستيراد وتصدير وعبور المواد الحربية وحيازة وحمل السلاح»، وحظر «على القوات المسلحة ممارسة أية أعمال تجارية أو مالية أو اقتصادية»، مادة (٣٢٠)

ولم يبح الدستور الجديد «قيام أي تعاون عسكري أو ترتيبات عسكرية مع أي دولة، أو دول أخرى، أو منظمة أو منظمات إقليمية أو دولية، إلا بموافقة مجلسي النواب والاتحاد»، في المادة (٣٢١). وجعل مجلس الدفاع الوطني والأمن القومي الأعلى، الذي يرأسه رئيس الجمهورية، هو الجهة المختصة بالنظر في الشئون المتعلقة «بأمن البلاد وسلامتها وحمايتها»، مادة (٣٢٦)

غير أن جماعة الحوثي قادت عام ٢٠١٤م تمردًا عسكريا مسلحًا ضد الدولة، وعمدت إلى إسقاط مدينة عمران ثم العاصمة اليمنية صنعاء في ٢١ سبتمبر، بالتحالف مع «صالح» والقوات الموالية له، والتي قدمت الدعم للجماعة وانخرطت بعض معسكراتها في القتال معها ضد الطرف المحسوب على مناصري ثورة ١١ فبراير مِن الجيش اليمني، بقيادة اللواء علي محسن الأحمر -في حينه

وكان مِن الواضح أن المعسكرات المستهدفة مِن قبل جماعة الحوثي هي المعسكرات التي انحازت لثورة ١١ فبراير، لذا فقد وقف وزير الدفاع، اللواء محمد ناصر أحمد، مِنها -في حينه- على الحياد، حيث عزل قوات الجيش اليمني عن المشاركة في الدفاع عن معسكرات الجيش المستهدفة. كما ورد في قرار مجلس الأمن، رقم (٢٢١٦) الصادر في ١٤ أبريل ٢٠١٥م، أن قائد الحرس الجمهوري السابق، «أحمد علي عبدالله صالح»، عمل على تقويض سلطة الرئيس «هادي»، وظل بعد إقالته مِن منصبه محتفظًا بتأثير كبير داخل المؤسسة العسكرية؛ وأنه كان له دور أساسي في تيسير توسع الحوثيين العسكري

مع انقلاب جماعة الحوثي على السلطة، في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، بالتحالف مع «صالح» والقوات الموالية له، تعزز انقسام القوات المسلحة، وبات الجيش اليمني أمام تهديد وجودي له، إذ أصبح سلاح القوات المسلحة يتوجه إلى صدر منسوبي القوات المسلحة ولصالح مشاريع متمردة على الدولة. وفيما شكل «اتفاق السلم والشراكة»، والذي جرى توقيعه بين القوى السياسية، برعاية المبعوث الأممي إلى اليمن، جمال بن عمر، في العاصمة صنعاء، مخرجًا مناسبًا لعدم اشتعال حرب شاملة على مستوى الخارطة اليمنية، غير أن عدم التزام تحالف جماعة الحوثي- «صالح» بما ورد فيه، خصوصًا فيما يتعلق بالجوانب العسكرية والأمنية، والتي وردت في ملحق الاتفاق، جعل الأمور تتجه إلى مزيد مِن التصعيد، وأصبحنا أمام انقسام في المؤسسة العسكرية: فجزء خضع للحكومة والسلطة الشرعية، برئاسة عبدربه منصور هادي، وجزء انخرط في عملية الانقلاب مع مليشيا جماعة الحوثي بإيعاز مِن قبل «صالح»

لقد أدى اقتحام مليشيا جماعة الحوثي لكافة المعسكرات والمنشآت والمقرات والمراكز والأجهزة العسكرية والأمنية حصولها على كافة البيانات والمعلومات والإحصاءات المتعلقة بالجيش والأمن، ووضعت يدها على كامل مقدرات الجيش اليمني التي تقع في مناطق نفوذها، خصوصًا بعد مقتل «صالح» في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٧م. وهي بطبيعة تحالفها مع ما يُعرف بـ«محور المقاومة»، بزعامة جمهورية إيران الإسلامية، تتبادل المعلومات والبيانات ضرورة، إذ أنها تعتمد على خبراء وقيادات إيرانية مختصة في إعادة ترتيب قواها العسكرية وبناء أجهزتها الأمنية

ومع دعوة الرئيس «هادي» قادة مجلس التعاون الخليجي للتدخل في اليمن، تجاه تمرد جماعة الحوثي وانقلابها على الشرعية، بعد امتداد الصراع إلى مدينة عدن والمحافظات الجنوبية، عقب هروبه مِن صنعاء إلى عدن، تشكّل «التحالف العربي»، بقيادة المملكة العربية السعودية، لقيام عملية «عاصفة الحزم» كأول عمل عسكري شامل في تاريخ اليمن المعاصر، وجرى الإعلان عن التدخل العسكري في ٢٦ مارس ٢٠١٥م، مع انطلاق العمليات العسكرية لـ«التحالف العربي» والتي شملت عددًا كبيرًا مِن المحافظات اليمنية، مستهدفة عددًا مِن القواعد الجوية، والمعسكرات، ومقرات الجيش والمؤسسة العسكرية، ومستودعات الدبابات والمدرعات الحربية، ومخازن السلاح والذخيرة، والطائرات الحربية، والدفاعات الجوية، ومراكز القيادة والتحكم، وغيرها مِن منشآت الجيش ومقدراته. ونتيجة لذلك لحقت بالبنى التحتية والمنشآت والأسلحة والقدرات العسكرية للجيش اليمني خسائر فادحة وكبيرة، حيث كانت النسبة الأكبر مِنها يتركز في المحافظات الشمالية

> **أصبحت المؤسسة العسكرية منقسمة إلى عدة ولاءات، ومكشوفة بكافة بياناتها ومعلوماتها وشخوصها ومقدراتها ومراكزها ومعسكراتها للقوى المتدخلة في اليمن، سواء مِن خلال جماعة الحوثي أو مِن خلال السلطة الشرعية أو الأطراف المحسوبة عليها.**

وبحسب ما أعلن «التحالف العربي»، فإنه تم تنفيذ «٢,٤١٥» طلعة جوية في عملية «عاصفة الحزم» فقط، والتي انتهت في ٢١ أبريل مِن ذات العام، وجرى تحييد (٩٥٪- ٩٨٪) مِن الدفاعات الجوية، وتدمير ما يفوق ٨٠٪ مِن مستودعات الأسلحة، والأسلحة الثقيلة، والصواريخ البالستية[٢٦]. غير أن هذه الأرقام لا تعكس حقيقة ما تعرضت له مقدرات الجيش اليمني خلال تلك الفترة، كما أن هناك صمت وسكوت مِن قبل الحكومة الشرعية عما لحق بتلك القدرات نتيجة الصراع والحرب منذ ٢٠١٤م و٢٠١٥م وحتى اللحظة، إذ لم تصدر أي تقارير أو بيانات أو دراسات بهذا الشأن

٢٦. انظر: بين «عاصفة الحزم» و«إعادة الأمل» باليمن.. حصاد ٢٢٩ يومًا، وكالة الأناضول، في: ٢٠١٥/١١/٩م، متوفر على الرابط التالي
https://2u.pw/YRXNpQ1E

في الإطار ذاته، فرض على اليمن حظر جوي وبري وبحري[٢٧]، وأصبح التحكم بقيادة السلطة الشرعية مِن قبل دول «التحالف العربي» هو الطاغي على المشهد السياسي، وبالتالي التحكم بالحكومة ومهامها ووظائفها الوطنية والدستورية، السيادية والدفاعية والأمنية؛ ويمنع عليها إدارة عملياتها العسكرية والأمنية مِن منطلق وطني مستقل، كما أكدت ذلك تصريحات عدد مِن المسئولين في السلطة والقيادات العسكرية والأمنية.[٢٨]

لقد أصبحت المؤسسة العسكرية منقسمة إلى عدة ولاءات، ومكشوفة بكافة بياناتها ومعلوماتها وشخوصها ومقدراتها ومراكزها ومعسكراتها للقوى المتدخلة في اليمن، سواء مِن خلال جماعة الحوثي أو مِن خلال السلطة الشرعية أو الأطراف المحسوبة عليها. وهذا يعني أن المؤسسة العسكرية باتت في وضع خطر جدا، وضعيفة ومعطلة الإرادة، وهو ما سينعكس على أمن الدولة وسلامتها وطنيا

إن القضاء على الانقلابات التي جرت على السلطة، والمليشيا التي تمردت على الدولة، والحفاظ على الوحدة اليمنية، واستعادة السيادة والاستقلال، أهداف لا يمكن تحقيقها دون وجود مؤسسة عسكرية قوية وموحدة وتعمل مِن أجل الوطن والشعب، وسوف يظل اليمن مستباحًا برا وجوا وبحرًا، ومكبلًا سياسيا واقتصاديا، طالما ومؤسسته العسكرية في وضع منهار ومخترق وهش

---

٢٧. مورس هذا الحصار بمبررات مختلفة، كما أنه أخذ مسارًا معلنًا وآخر غير معلن. يمكن الرجوع إلى: عمليات التحالف الخليجي في اليمن (الجزء الثالث): الحصار البحري والجوي، بواسطة نداف بولاك ومايكل نايتس، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، في: ٢٠١٦/٣/٢٥م، متوفر على الرابط التالي
https://2u.pw/FLDMSmqZ

٢٨. انظر: وزير يمني: العلاقة مع التحالف بحاجة للتصحيح، الجزيرة نت، في: ٢٠١٨/٩/٢٢م، متوفر على الرابط التالي:
https://2u.pw/6TIO5Lb1

و/ الميسري يدعو إلى تصحيح العلاقة مع التحالف العربي، عدن الغد، في: ٢٠١٩/٥/٤م، متوفر على الرابط التالي:
https://www.adengad.net/news/384018

و/ عضو مجلس النواب اليمني الشيخ حميد عبدالله الأحمر: العلاقة بين الشرعية والتحالف مهينة، القدس العربي، في: ٢٠٢١/٥/٢٩م، متوفر على الرابط التالي
https://www.alquds.co.uk/2-2709628/

و/ تحالف سياسي بتعز يدعو إلى تصحيح العلاقة بين الشرعية ودول التحالف العربي، يمن شباب نت، في: ٢٠١٨/١٠/٣م، متوفر على الرابط التالي
https://yemen-shabab.com/news/39835

وقد أبدت الأحداث المختلفة أن أحد أهم المؤسسات التي ظلت مستهدفة في اليمن منذ عام ١٩٩٠م المؤسسة العسكرية، باعتبارها الدرع الأقوى والحصن المنيع الذي يبقي اليمن مستقرا وموحدًا ومستقلا. لهذا جرى العمل على إيجاد ودعم قوى تعمل على ضربها وإضعافها في عدة محطات مِن النزاعات اليمنية. كما أن سياسة الرئيس «صالح» التي سعت لتجيير المؤسسة العسكرية والأمنية لصالحه وصالح عائلته أدت لانتزاع الانتماء والولاء الوطني لدى العديد مِن القيادات والجنود في تلك المؤسستين، وهو ما ظهر في أحداث ٢٠١١م وأحداث ٢٠١٤م، حيث ظلت تلك القيادات والمعسكرات والأجهزة خاضعة لإملاءات وتوجيهات «صالح»، ومنخرطة في مؤامراته وعداواته

> **أبدت الأحداث المختلفة أن أحد أهم المؤسسات التي ظلت مستهدفة في اليمن منذ عام ١٩٩٠م المؤسسة العسكرية، باعتبارها الدرع الأقوى والحصن المنيع الذي يبقي اليمن مستقرا وموحدًا ومستقلا. لهذا جرى العمل على إيجاد ودعم قوى تعمل على ضربها وإضعافها في عدة محطات مِن النزاعات اليمنية**

وقد مثّلت محاولة بناء الجيش الوطني عام ٢٠١٥م، على يد قيادات عسكرية دانت بالولاء لشعبها ووطنها ودولتها، في مأرب ومنطقة العبر بحضرموت، بقيادة اللواء عبدالرب الشدادي ورفاقه أمثال العميد أحمد الأبارة مِن خلال جمع الجنود والضباط الذين حافظوا على ولائهم للشعب والوطن والدولة الشرعية في معسكرات خاصة، وفي سبيل تأهيلهم وتدريبهم وتزويدهم بالمعدات العسكرية للوقوف إلى جانب الشرعية، أولى الجهود الوطنية لاستعادة دور الجيش اليمني في معركة التحرير واستعادة الدولة. غير أن «التحالف العربي» عمل على تشكيل قوات أخرى، جرى تدريبها خارج اليمن، على الأراضي السعودية أو في إرتيريا، وفي بعض المناطق المحررة، لتكون قوى مناوئة للشرعية وخاضعة لإرادة أطراف جرى تأسيسها وتمويلها كيما تتصدر المشهد العام، كـ«المجلس الانتقالي الجنوبي»، في حين جرى اتهام الجيش الوطني بتهم عديدة، وتشويه صورته وتخوين قياداته، ومنعه مِن بناء قدراته العسكرية وهياكله القتالية الجوية والبحرية والبرية، وحجب السلاح والذخائر عنه، وكذلك الرواتب والاستحقاقات المالية

عنه، وصولًا إلى استهدافه بالطيران، كما جرى في منطقة العبر بحضرموت[٢٩]، ومنطقة العلم على مدخل مدينة عدن[٣٠]، وفي نهم على مشارف صنعاء[٣١].

كما أن اللواء عبدالرب الشدادي ذاته تعرض لاغتيال في ظروف غامضة في أثناء تقدم المقاومة الشعبية والجيش الوطني باتجاه تحرير صنعاء[٣٢].

انقسامات الجيش اليمني

سبق وأشرنا أن الجيش اليمني خضع منذ عام ١٩٩٠م لتجاذبات الأطراف والقوى والأحزاب السياسية، وفي ظروف معينة كان مآل هذه التجاذبات انقسام معسكرات الجيش ودخولها في صراع دامٍ بينها. وهذه الانقسامات المتتالية أدت إلى ضعف المؤسسة العسكرية وتدمير مقدراتها وتفكك نسيجها الوطني. وقد تركت هذه الانقسامات آثارها على الأفراد والجنود والقيادات العسكرية ما يستدعي بالضرورة إلى بذل جهود كبيرة لمعالجة آثار تلك الانقسامات وانعكاساتها على كيان الجيش وصلابته

٢٩. انظر: أُسر قتلى الغارة التي استهدفت معسكر العبر تطالب الحكومة وقيادة التحالف بنتائج التحقيقات، المصدر أونلاين، في: ٢٠١٦/١٠/١٨م، متوفر على الرابط التالي
https://almasdaronline.com/article/85587

٣٠. انظر: الحكومة اليمنية تتهم الإمارات بشن غارات جوية على قواتها في عدن وزنجبار، فرانس٢٤، في: ٢٠١٩/٨/٢٩م، متوفر على الرابط التالي
https://2u.pw/WvQYHLd7

٣١. «كان رئيس دائرة التوجيه المعنوي السابق في الجيش اليمني، اللواء محسن خصروف، قال في مقابلة مع قناة اليمن الرسمية: إن التحالف يقف حائلًا أمام تقدم الجيش الوطني في جبهة نهم. وقصف التحالف بالطائرات وحدات عسكرية تابعة للجيش مرات عدة عند محاولاتها تجاوز مرتفعات نهم، زاعمًا أن القصف يأتي في كل مرة عن طريق الخطأ». انظر: معارك جبهة نهم اليمنية: أبعد من صراع داخلي؟، ياسر عزي، العربي الجديد، في: ٢٠٢٠/١/٢٦م، متوفر على الرابط التالي
https://2u.pw/zIP7788U

٣٢. وصف رئيس الوزراء اليمني الأسبق، خالد بحاح، مقتل اللواء عبدالرب الشدادي بالاغتيال والفاجعة، انظر: اللعب بالنار، خالد محفوظ بحاح، عدن الغد، في: ٢٠١٦/١٠/١٦م، متوفر على الرابط التالي
https://www.adengad.net/articles/225473

جدول (٣): يوضح محطات انقسام المؤسسة العسكرية تبعًا للانقسامات السياسية[٣٣]:

العام	الحدث	الانقسام الحاصل	النتيجة
١٩٩٤م	إعلان الانفصال	مع إعلان الحزب الاشتراكي اليمني لانفصال الجنوب انقسمت المؤسسة العسكرية (والتي لم يتم دمجها أساسًا منذ عام ١٩٩٠م) إلى معسكرات تمسكت بالوحدة والشرعية بقيادة "صالح"، ومِنها معسكرات جنوبية، ومعسكرات وقفت مع الحزب الاشتراكي اليمني بقيادة "علي سالم البيض	مواجهات مسلحة
٢٠١١م	ثورة ١١ فبراير	مع اندلاع ثورة ١١ فبراير عام ٢٠١١م، عمد النظام إلى مواجهتها بالعنف، فكانت أحداث "جمعة الكرامة الدامية" في ١٨ مارس، ما أدى إلى انحياز بعض المعسكرات للثورة فيما تمسكت أغلب المعسكرات بولائها لـ "صالح"	--
٢٠١٤م	انقلاب ٢١ سبتمبر	أدى انقلاب جماعة الحوثي على السلطة بصنعاء إلى انقسام المؤسسة العسكرية بين معسكرات موالية لـ "صالح" انحازت للانقلاب، ومعسكرات انحازت للسلطة الشرعية بقيادة "هادي"	مواجهات مسلحة
٢٠١٧م	انتفاضة ٢ ديسمبر	بعد مقتل "صالح"، معسكرات موالية له انحازت لسلطة جماعة الحوثي ومعسكرات انحازت لصفوف القوى المناوئة لها	--
٢٠١٩م	انقلاب ١٠ أغسطس	معسكرات انحازت لانقلاب "المجلس الانتقالي الجنوبي" ضد الحكومة الشرعية في مدينة عدن، ومعسكرات تمسكت بسلطة "هادي"	مواجهات مسلحة

٣٣. الجدول مِن إعداد الباحث، وفق معطيات الوقائع والأحداث المعلومة.

موقع الجيش اليمني بين جيوش العالم

كان يُصنف الجيش اليمني كرابع أقوى جيش عربي حتى عام ٢٠١١م، وفي المرتبة رقم (٤٤) عالميا. وفي عام ٢٠١٣م، صنف الجيش اليمني، حسب موقع غلوبال فاير باور-globalfirepower.com، في المرتبة الخامسة عربيا، والثالثة والأربعين دوليا؛ وفي عام ٢٠١٤م، صنف السادس عربيا، والخامس والأربعين دوليا، رغم الاضطرابات التي شهدتها اليمن. وأورد الموقع أن عدد قوات الجيش (٤٠١) ألف مقاتل، وأن عدد قوات الاحتياط (٤٥٠) ألف مقاتل، وأن عدد الدبابات (١٠٦)، وعدد المدرعات (٦٠٠)، والطائرات الحربية (٣٦٢)، وطائرات الهليكوبتر (٩٤)، والقطع البحرية (٣٣)، وأن ميزانية الدفاع بلغت (١,٢) مليار دولار[٣٤]. وفي عام ٢٠١٦م، حل الجيش اليمني في المرتبة السابعة عربيا، والتاسعة والأربعين دوليا. وفي عام ٢٠١٧م، حل في المرتبة الثامنة عربيا، والرابعة والستين دوليا.

وفي عام ٢٠٢٠م، حل في المرتبة العاشرة عربيا، والخامسة والسبعين دوليا. وفي عام ٢٠٢٢م، حل في المرتبة الخامسة عشر عربيا، والثمانين دوليا. وفي عام ٢٠٢٣م، حل في المرتبة العاشرة عربيا، والرابع والسبعين دوليا

وهكذا نجد أن الأحداث التي جرت في اليمن أدت إلى تراجع مستوى الجيش اليمني وتحطم قواه وقدراته العسكرية، ما جعله يحل في المرتبة العاشرة عربيا بعد أن كان في المرتبة الرابعة خلال عشر سنوات فقط! مع بقاء التهديدات التي لا تزال تواجهه على صعيد بنيته الداخلية والمخاطر الخارجية

٣٤. أقوى ١٠ جيوش عربية في عام ٢٠١٤م، العربية، في: ٢٠١٤/٨/٢٨م، متوفر على الرابط التالي:
https://2u.pw/uq5o74Yb

جدول (٤): يوضح رتبة تصنيف الجيش اليمني عربيا وعالميا ضمن تصنيف موقع «غلوبال فاير باور»[٣٥]:

السنة	الرتبة عربيا	التقييم	الرتبة عالميا	التقييم
٢٠١٣	٥	–	٤٣	–
٢٠١٤	٦	▼	٤٥	▼
٢٠١٥	١٠	▼	٧٩	▼
٢٠١٦	٧	▲	٤٩	▲
٢٠١٧	٨	▼	٦٤	▼
٢٠١٨	٨	◆	٦٦	▼
٢٠١٩	٩	▼	٧٣	▼
٢٠٢٠	١٠	▼	٧٥	▼
٢٠٢١	١٤	▼	٧٨	▼
٢٠٢٢	١٥	▼	٨٠	▼
٢٠٢٣	١٠	▲	٧٤	▲

▼ متدني عما سبق. ▲ مرتفع عما سبق. ◆ ثابت.

٣٥. انظر:
https://www.globalfirepower.com

التحديات والمخاطر التي تواجه المؤسسة العسكرية راهنًا

تواجه المؤسسة العسكرية في الوقت الراهن عدة تحديات ومخاطر تؤثر على رسالتها ومهامها ووظائفها وسلامتها ونجاح أدائها وخططها. ويمكن تصنيف هذه المخاطر بحسب المعايير التالية: الأهمية، الحجم، الانتشار، التأثير السلبي، الانعكاسات المستقبلية. فكلما كانت تلك المخاطر ذات أهمية بالغة، وذات حجم كبير، وانتشار واسع، وتأثير سلبي عميق، وانعكاسات مستقبلية ممتدة، كان معد الخطورة عاليًا جدا، وكلما انخفض مقياس هذه المعايير أو معظمها أو بعضها انخفض معدل الخطورة

ومن بين ما تتعرض له المؤسسة العسكرية مِن تحديات ومخاطر:

- **على مستوى القيادات:** اغتيال القيادات العسكرية والأمنية، وإقالة واستبعاد عدد مِن القيادات العسكرية والأمنية، ما يفرغ المؤسسة العسكرية والأمنية مِن القيادات المؤهلة والكفؤة لصالح قيادات يتم تسكينها بديلًا عنها وفق ضغوط أو مقايضات سياسية

- **على مستوى الجنود:** هناك استهداف للجنود والعناصر الأمنية، سواء عبر القصف الجوي أو البري أو عبر هجوم مسلح تتبناه مليشيات متمردة أو جماعة متطرفة. كما أن حرمان الجنود مِن الرواتب والأجور والمستحقات، فضلًا عن ضآلة رواتب وأجور الجنود، وإهمال أسر الشهداء والمعاقين مِن منتسبي الجيش والأمن، وإهمال معالجة وعناية المصابين والمعاقين مِن منتسبي الجيش والأمن، يزهد الكثير الكوادر والكفاءات مِن الانتساب للجيش والأمن

- **على مستوى القدرات والتسليح والمعلومات:** إن ما جرى مِن تدمير لمقدرات الجيش وبناه العسكرية، وأسلحته مِن طيران ودبابات ومدرعات ومدافع وصواريخ، وقواعده ومعسكراته، وأجهزته وراداراته المختلفة، ومخازن الأسلحة والصواريخ، مع منع وزارة الدفاع ووزارة الداخلية مِن شراء الأسلحة والأجهزة الحربية والقتالية والعسكرية والأمنية، ساهم في تآكل حجم القدرات والإمكانات والأسلحة والذخائر العسكرية والأمنية، ويعد تهديدًا على قدرات الجيش العسكرية وتمكنه مِن حماية الوطن والدفاع عنه إزاء أي عدوان خارجي أو احتلال أجنبي. فضلًا عن أن هناك انكشاف لمعلومات وبيانات ومواقع ومعسكرات وقدرات ومخازن وأسرار المؤسستين العسكرية والأمنية

- **على مستوى الكيانات البديلة:** المساعي التي جرت منذ عام ٢٠١٦م لإيجاد قوى موازية للجيش والأجهزة الأمنية ومناهضة لوجودهما في المحافظات المحررة، فضلًا عن محاولة إدماج المليشيات والمجاميع المتمردة ضمن مؤسستي الجيش والأمن، تعد تهديدًا للمؤسسة العسكرية والجيش، إذ تجعلها خاضعة لولاءات وانتماءات خاصة على حساب الشعب والوطن. كما أنه يساهم في تشويه الهوية الوطنية اليمنية لدى منتسبي المؤسسة العسكرية والأمنية أو تأطيرها مذهبيًا أو مناطقيا أو عائليا أو حزبيا

جدول (٥): يوضح المخاطر التي واجهت وتواجه المؤسسة العسكرية والأمنية منذ عام ٢٠١١م وحتى عام ٢٠٢٤م[٣٦]:

م	الخطر	معدل الخطورة
١	اغتيال بعض القيادات العسكرية والأمنية.	عالية جدا
٢	إيجاد قوى موازية للجيش والأجهزة الأمنية مناهضة لوجودها.	عالية جدا
٣	انكشاف المعلومات والبيانات والمواقع والمعسكرات والقدرات والمخازن وغيرها مِن الأسرار العسكرية والأمنية.	عالية جدا
٤	تآكل حجم القدرات والإمكانات والأسلحة والذخائر (العسكرية والأمنية).	عالية جدا
٥	استهداف الجنود والعناصر الأمنية بقصف جوي أو بري أو هجوم مسلح.	عالية
٦	حرمان الجنود مِن الرواتب والأجور والمستحقات.	عالية
٧	إهمال معالجة وعناية المصابين والمعاقين مِن منتسبي الجيش والأمن.	عالية
٨	تشويه الهوية الوطنية اليمنية لدى منتسبي المؤسسة العسكرية والأمنية أو تأطيرها مذهبيًا أو مناطقيا أو عائليا أو حزبيا.	عالية
٩	إدماج المليشيات والمجاميع المتمردة ضمن مؤسستي الجيش والأمن.	عالية
١٠	إقالة واستبعاد بعض القيادات العسكرية والأمنية.	متوسطة
١١	ضآلة رواتب وأجور الجنود.	متوسطة
١٢	منع وزارة الدفاع ووزارة الداخلية مِن شراء الأسلحة والأجهزة الحربية والقتالية والعسكرية والأمنية.	متوسطة
١٣	إهمال أسر الشهداء والمعاقين مِن منتسبي الجيش والأمن.	متوسطة

٣٦. الجدول مِن إعداد الباحث، معتمدًا على مؤشرات: التكرار، الانتشار، الآثار، مجال الخطورة، مستوى الأهمية.

مِن خلال الجدول السابق فإن المؤسسة العسكرية اليوم تمر بأسوأ حالاتها، إذ باتت التحديات والمخاطر التي تواجهها تشمل عددًا مِن مرتكزاتها وقواها المفصلية وبناها الوظيفية، ما يعني قابلية تحلل الجيش والقوى الأمنية تبعًا له، وهذا بدوره سينعكس على حالة الدولة والوطن والشعب عمومًا، ويخضع اليمن لسياسات القوى الخارجية في ظل الضعف السائد على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

وإذا ما استمرت هذه التهديدات حاضرة ومؤثرة على واقع المؤسسة العسكرية أفرادًا وأدوارًا وبنى وهياكل مؤسسية فإن هذا سيعرض اليمن لمخاطر جمة في المستقبل على صعيد الأمن والاستقرار والوحدة، فقد تندفع مجاميع مِن الجنود للالتحاق بالمليشيات المختلفة والقوى العسكرية المشكلة خارج وزارة الدفاع، وقد يفقد الجيش اليمني قدرته في مواجهة أي حرب تفرضها أحداث مستجدة ضد الشعب اليمني أو أراضي الوطن، وقد تتمكن المليشيات المسلحة والقوى العسكرية المشكلة خارج وزارة الدفاع مِن إنهاء الحكومة الشرعية والقضاء عليها دون أي مقاومة تذكر مِن قوات الجيش والأمن التي تتراجع إمكاناتها وجاهزيتها لحساب تلك المليشيا والقوى

مستقبل المؤسسة العسكرية

تعد المؤسسة العسكرية الضامن الحقيقي للحفاظ على الدولة والدفاع عن الوطن وحماية الشعب، وقد اتفقت آراء اليمنيين في مؤتمر الحوار الوطني الشامل (٢٠١٣م/٢٠١٤م) على العناية بهذه المؤسسة وإعادة تنظيمها، وتأهيلها، وفق رؤية وطنية حديثة؛ غير أن انقلاب جماعة الحوثي بصنعاء عام ٢٠١٤م، وتشكيل قوى عسكرية خارج إطار الحكومة الشرعية ووزارة الدفاع، عرض هذه المؤسسة الوطنية لمخاطر وتحديات جمة. ورغم أن جميع الاتفاقيات بين الأطراف اليمنية نصت على إجراءات أمنية وعسكرية تضمن عدم بقاء أي قوى عسكرية وأمنية خارج هياكل الدولة، وبالأخص وزارتي الدفاع والداخلية، غير أن هذه الإجراءات أهملت ولم يجر تنفيذها، لا على صعيد «اتفاق السلم والشراكة» الموقع مع جماعة الحوثي، ولا على صعيد «اتفاق الرياض» الموقع مع «المجلس الانتقالي الجنوبي»، وبالتالي فلا تزال المليشيات والقوى المسلحة خارج هياكل الدولة أحد أهم ما قد يعيد دورة الصراع وإقحام الجيش والمؤسسة العسكرية في حروب استنزافية

واستنادًا لما سبق، فإن مستقبل المؤسسة العسكرية يعتمد على ما يلي:

- إعادة بناء الجيش والمؤسسة العسكرية وفق الرؤى الوطنية التي خرج بها مؤتمر الحوار الوطني الشامل، بعيدًا عن أي محاصصة أو توظيف أو تأطير مذهبي أو مناطقي أو حزبي

- معالجة أوضاع الجيش اليمني والمؤسسة العسكرية على مستوى الانتساب والانتظام، والتدريب والتأهيل، والتسليح والإعداد، والبناء التراتبي، والالتزام بدفع الرواتب والمستحقات بشكل سليم وثابت، عبر المؤسسة العسكرية، والعناية بالجرحى والمصابين وأسر الشهداء

- إعادة تموضع الجيش اليمني بما يعزز وجود الدولة والدفاع عن الوطن، وجغرافيته وحدوده ومصالحه القومية، وحماية الشعب، مع العمل على تسليحه بشكل عاجل بما يجعله القوة الوطنية العليا، والقادرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية

- إنفاذ الجوانب العسكرية والأمنية التي اتفقت عليها الأطراف اليمنية في وقت سابق، ودمج جميع القوات تحت مظلة وزارة الدفاع، بما يحفظ واحدية المؤسسة العسكرية ومرجعية الجيش، وبقائه يمني الانتماء وطني الولاء

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER